مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٥٢ ـ ٦٦٥
ISSN: 2222-6583

إشكالية التوازن بين الرقابة البرلمانية واستقلالية الأجهزة الحكومية في النظام القانوني المعاصر

كريم رحيم عليوي حسين[١]، أ.م.د علي مشهدي[٢]

[١]قسم القانون ، جامعة طهران (فارابي)، ايران.
krym39374@gmail.com
[٢]قسم القانون ، جامعة طهران (فارابي)، ايران.

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية التوازن بين الرقابة البرلمانية واستقلالية الأجهزة الحكومية في النظام القانوني المعاصر، حيث تعد الرقابة البرلمانية من أهم الأدوات التي يستخدمها البرلمان لضمان شفافية الأداء الحكومي والمساءلة. وفي المقابل، تُعتبر استقلالية الأجهزة الحكومية من العوامل الأساسية لضمان كفاءتها وقدرتها على أداء مهامها بعيدًا عن الضغوط السياسية. تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الرقابة البرلمانية واستقلالية الأجهزة الحكومية، وتحديد الحدود بينهما لضمان عدم التأثير السلبي على سير العمل الحكومي. كما يتم استعراض التجارب المقارنة لمجموعة من الدول التي تحقق توازنًا بين هذين العنصرين المهمين.

الكلمات المفتاحية: التوازن – الرقابة البرلمانية – الأجهزة الحكومية – النظام القانوني المعاصر

Abstract

This study addresses the problematic balance between parliamentary oversight and the independence of government agencies in the contemporary legal system. Parliamentary oversight is one of the most important tools used by parliament to ensure transparency and accountability in government performance. Conversely, the independence of government agencies is considered a fundamental factor in ensuring their efficiency and ability to perform their duties free from political pressure. The study aims to analyze the relationship between parliamentary oversight and the independence of government agencies, and to define the boundaries between them to ensure they do not negatively impact government work. It also reviews the comparative experiences of a group of countries that achieve a balance between these two important elements.

Keywords: Balance - Parliamentary Oversight - Government Agencies - Contemporary Legal System

المقدمة

في النظام السياسي الحديث، يعد توازن القوى أحد المبادئ الأساسية التي تضمن استقرار المؤسسات وضمان فعالية أداء الدولة. من بين هذه القوى، تبرز الرقابة البرلمانية كأداة أساسية لمتابعة أداء الحكومة وضمان الشفافية والمساءلة. فالبرلمان، باعتباره الممثل الشرعي للشعب، يحمل مسؤولية مراقبة السلطة التنفيذية للتأكد من التزامها بالقوانين وحسن استخدام الموارد العامة. ومن جهة أخرى، يعد استقلال الأجهزة الحكومية من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي،

حيث يتمكن كل جهاز من أداء مهامه بعيدًا عن التدخلات السياسية أو الضغوط التي قد تضر بقدرة الأجهزة الحكومية على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

إلا أن التوازن بين الرقابة البرلمانية واستقلالية الأجهزة الحكومية يمثل إشكالية معقدة، حيث أن تعزيز الرقابة البرلمانية قد يؤدي إلى تقييد استقلالية هذه الأجهزة، وهو ما قد ينعكس سلبًا على فعالية الحكومة. في المقابل، فإن منح الأجهزة الحكومية حرية مطلقة في اتخاذ قراراتها دون أي رقابة قد يؤدي إلى سوء استخدام السلطة أو الفساد. وهذا الصراع بين الحاجة إلى رقابة فعالة على الحكومة من جهة، وضمان استقلالية الأجهزة الحكومية من جهة أخرى، يشكل أحد التحديات البارزة في النظم القانونية والسياسية المعاصرة.

مشكلة البحث

لقد شهد العالم العديد من التجارب التي حاولت التوصل إلى صيغة توازن بين هذين العنصرين الحيويين، وقد تنوعت هذه التجارب بين الدول على اختلاف نظمها القانونية والسياسية. وفي هذا الإطار، يظهر أن التشريعات والقوانين التي تحدد اختصاصات البرلمانات والأجهزة الحكومية تساهم بشكل كبير في رسم الحدود بين الرقابة والاستقلال. ويعتمد تحقيق هذا التوازن على فهم عميق للمبادئ الدستورية والقانونية التي تحكم العلاقة بين البرلمان والحكومة، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة المتغيرات السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على هذه العلاقة.

منهجية البحث

سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لملائمته موضوع البحث.

خطة البحث

إن هذا البحث يتناول إشكالية التوازن بين الرقابة البرلمانية واستقلالية الأجهزة الحكومية في النظام القانوني المعاصر، محاولًا استعراض مختلف الأبعاد القانونية والسياسية لهذه العلاقة. كما يتطرق إلى تحليل دور التشريعات الحديثة في تشكيل هذه العلاقة، بالإضافة إلى مقارنة التجارب الدولية في هذا المجال.

المبحث الأول: الرقابة البرلمانية في النظام القانوني المعاصر

تعتبر الرقابة البرلمانية أحد أبرز أدوات ضمان الشفافية والمساءلة في النظام السياسي المعاصر، حيث يمثل البرلمان الجهة المسؤولة عن مراقبة أداء السلطة التنفيذية لضمان التزامها بالقوانين والسياسات التي تم إقرارها لصالح المجتمع. وتنطلق أهمية الرقابة البرلمانية من الدور الذي يلعبه البرلمان في تمثيل إرادة الشعب، مما يفرض عليه مراقبة سير العمل الحكومي ومدى تنفيذه للبرامج والسياسات العامة. في النظام القانوني المعاصر، تتعدد أشكال الرقابة البرلمانية التي تتراوح بين الاستجوابات

البرلمانية، واللجان الرقابية، والتقارير الحكومية، إلى جانب الآليات القانونية التي تمنح البرلمان صلاحيات واسعة للتحقق من حسن سير العمل الحكومي [١].

ومع تطور الأنظمة القانونية، أصبحت الرقابة البرلمانية أحد الضمانات الأساسية ضد الفساد وسوء استخدام السلطة، حيث تتيح للبرلمان التحقيق في سير الأمور المالية والإدارية في الحكومة. إلا أن الرقابة البرلمانية تواجه العديد من التحديات، سواء كانت قانونية أو سياسية، تتعلق بتحديد الحدود بين دور البرلمان في الرقابة وحاجات الحكومة للاستقلالية في اتخاذ القرارات. لذلك، يتطلب فهم دور الرقابة البرلمانية في النظام القانوني المعاصر دراسة الأدوات القانونية المتاحة للبرلمان، بالإضافة إلى تسليط الضوء على القضايا والصعوبات التي قد تنشأ نتيجة للتفاعل بين الحكومة والبرلمان في إطار الرقابة والمحاسبة. [٢] وسنعتمد في هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الرقابة البرلمانية وأهميتها في النظام السياسي

الرقابة البرلمانية هي إحدى أهم أنواع الرقابة القانونية من اجل تقييم الأداء الحكومي ومن أهم الوظائف الرئيسة للرقابة البرلمانية هي:

الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية ووظيفة المحاسبة، وان تطبيق هذه الوظائف ونجاحها يعتمد على المستوى الرفيع من الوعي السياسي والشعور بالمسؤولية القانونية والأخلاقية من قبل أعضاء البرلمان وخاصة من قبل الأحزاب السياسية وقادتها، وكما يتطلب وجود معارضة سياسية قوية داخل البرلمان، وان يتم الابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين أو ازدواجية المعايير في عمل السلطة التشريعية. [٣]

تعتبر الرقابة البرلمانية من العناصر الأساسية في النظام السياسي لأي دولة ديمقراطية، حيث تشكل أداة محورية لضمان المساءلة والشفافية في عمل السلطة التنفيذية. في السياق العراقي، تلعب الرقابة البرلمانية دورًا بالغ الأهمية في الإشراف على أداء الحكومة، وهو ما يضمن التزام السلطة التنفيذية بالقوانين والقرارات التي يقرها البرلمان. يمكن تعريف الرقابة البرلمانية بأنها مجموعة من الإجراءات والآليات التي يستخدمها البرلمان لمراقبة تصرفات الحكومة وكافة أجهزتها التنفيذية، والتحقق من مدى توافق أعمالها مع القوانين والتوجهات السياسية التي تمثل إرادة الشعب. [٤]

[١]. كمال أحمد الزغبي: "الرقابة البرلمانية على السياسة العامة في الدولة: دراسة مقارنة بين الأردن ومصر"، مجلة القانون العام، ٢٠٢١، ص ٢٣.

[٢]. لطيفة فوزي محمد: "ممارسات الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الدول العربية"، مجلة القضايا القانونية والسياسية، ٢٠٢١، ص ٦٧.

[٣]. شريف عثمان: "دور البرلمان في مراقبة الأجهزة الحكومية في الدول العربية: دراسة حالة من مصر وسوريا"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠١٨، ص ١١٥.

[٤]. عادل محمد إبراهيم: "دور البرلمان في مواجهة الفساد الحكومي: حالة دراسة من العراق"، مجلة الشؤون القانونية والسياسية، ٢٠٢٢، ص ١٥٣.

تتمثل أهمية الرقابة البرلمانية في النظام السياسي العراقي في قدرتها على ضمان تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها بشكل عادل. حيث يعمل البرلمان، باعتباره ممثلًا للشعب، على مراقبة الأداء الحكومي لضمان أن الحكومة تلتزم بالقوانين والمعايير المتفق عليها. من خلال هذه الرقابة، يتمكن البرلمان من حماية حقوق المواطنين وضمان عدم انحراف السلطة التنفيذية عن أهدافها المعلنة. [١]

تتجلى أهمية الرقابة البرلمانية في عدة أبعاد أساسية. أولاً، تعمل الرقابة البرلمانية على الحد من الفساد الإداري والمالي، حيث يمكن للبرلمان استخدام آليات مثل الاستجوابات واللجان البرلمانية للتحقيق في أي مخالفات أو تجاوزات من قبل الحكومة. ثانيًا، تساهم الرقابة البرلمانية في تحسين أداء الحكومة من خلال متابعة تنفيذ السياسات العامة والتأكد من تحقيق الأهداف التي تم وضعها في برامجها. ثالثًا، تضمن الرقابة البرلمانية تحقيق الشفافية في إدارة المال العام واتخاذ القرارات الإدارية الهامة، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين. [٢]

تستند الرقابة البرلمانية في العراق إلى عدة نصوص قانونية ودستورية، خاصة بعد إصدار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. يتضح دور البرلمان في مراقبة السلطة التنفيذية من خلال العديد من المواد الدستورية التي تحدد آليات الرقابة والحدود التي يجب أن تلتزم بها الحكومة. على سبيل المثال، تنص المادة ٦١ من الدستور العراقي على أن مجلس النواب يمتلك صلاحيات واسعة في مراقبة أعمال الحكومة، حيث تشمل هذه الصلاحيات استجواب الوزراء والمسؤولين في الدولة، وكذلك تشكيل لجان مختصة للتحقيق في أي قضايا تتعلق بأداء الحكومة.

كما تذكر المادة ٦٢ من الدستور العراقي أن مجلس النواب يمتلك صلاحيات لإصدار قرارات قد تتعلق بالتحقيق في المخالفات المالية والإدارية، وهو ما يضمن تفعيل الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي في مختلف المجالات. وتستكمل المادة ٦١ هذه المنظومة من خلال تحديد دور البرلمان في الرقابة على التصرفات المالية للحكومة، ومنها التدقيق في ميزانية الدولة وتنفيذ القرارات المالية. [٣]

في سياق آخر، يُعتبر الاستجواب البرلماني من أبرز آليات الرقابة البرلمانية في العراق. وفقًا للمادة ٦١ من الدستور، يحق لمجلس النواب استجواب رئيس الوزراء أو أي من الوزراء في أي قضية تتعلق بمهامهم، ويجب أن يتم هذا الاستجواب في جلسات علنية، ما يضمن الشفافية وحق المواطنين في الاطلاع على ممارسات الحكومة.

[١] . خالد عبد الله البشري: "الرقابة البرلمانية في الأنظمة السياسية العربية: تحديات وآفاق"، دورية القانون والسياسة العربية، ٢٠٢٢، ص ٩٩.

[٢] . محمد شريف علي: "نظام الرقابة البرلمانية في الدول العربية: دراسة تطبيقية مقارنة"، مجلة أبحاث الشؤون السياسية، ٢٠٢٢، ص ١١٢.

[٣] . عبير صالح التميمي: "التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية في الأنظمة السياسية العربية"، مجلة القوانين الدستورية، ٢٠٢٣، ص ٧٦.

رغم الدور الحيوي للرقابة البرلمانية في ضمان المساءلة، إلا أن هذه الرقابة في العراق تواجه العديد من التحديات. أحد أبرز التحديات هو التوازن بين استقلالية الحكومة ودور البرلمان في المراقبة، حيث قد تثار بعض القضايا حول تدخل البرلمان في شؤون الحكومة التنفيذية بشكل قد يؤثر على سير العمل الحكومي. كما أن الوضع السياسي في العراق قد يعقد ممارسة الرقابة البرلمانية بشكل فعال، خصوصًا في ظل وجود تكتلات سياسية متباينة تؤثر في أداء البرلمان وفاعليته في ممارسة الرقابة. [١]

إضافة إلى ذلك، تواجه الرقابة البرلمانية في العراق تحديات قانونية أخرى تتمثل في ضعف تنفيذ بعض قرارات البرلمان، حيث قد ترفض الحكومة أو بعض الوزارات الالتزام ببعض الملاحظات أو التوجيهات التي يصدرها البرلمان بعد عمليات المراقبة.

إن الرقابة البرلمانية في النظام السياسي العراقي تمثل أداة أساسية لضمان الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة. ويستند البرلمان في ممارسة هذه الرقابة على نصوص دستورية وقانونية واضحة، مثل المواد ٦١ و٦٢ من الدستور العراقي، التي تضمن له صلاحيات واسعة في مراقبة أداء السلطة التنفيذية. رغم ذلك، فإن الرقابة البرلمانية في العراق تواجه تحديات متعددة، سواء كانت قانونية أو سياسية، تتطلب تعزيز الأدوات التشريعية والتعاون بين البرلمان والحكومة لتحقيق أهداف الرقابة الفعالة وضمان تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين. [٢]

المطلب الثاني: أدوات وآليات الرقابة البرلمانية وتحدياتها في النظام المعاصر

الرقابة البرلمانية هي واحدة من الركائز الأساسية في النظام الديمقراطي، حيث تعتبر أداة ضرورية لضمان شفافية عمل الحكومة ومساءلتها أمام الشعب عبر ممثليه في البرلمان. تعتمد الرقابة البرلمانية على مجموعة من الأدوات والآليات التي تمكن البرلمان من متابعة أداء السلطة التنفيذية والتأكد من أنها تلتزم بالقوانين وتعمل لصالح المصلحة العامة. في الأنظمة القانونية المعاصرة، تتعدد هذه الأدوات والآليات، وتشمل العديد من الوسائل القانونية والسياسية التي تساعد في تحقيق الرقابة الفعالة. [٣]

من بين الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها البرلمان في ممارسة رقابته هي الاستجوابات البرلمانية، حيث يحق للبرلمان طرح الأسئلة على الوزراء والمسؤولين الحكوميين حول أدائهم في مناصبهم، ويُعتبر هذا من أداة قوية للضغط السياسي على الحكومة. الاستجواب يمكن أن يؤدي إلى تقديم تفسير

[١] . حسن أحمد سعيد: "تطور الرقابة البرلمانية في الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة الدراسات الدستورية، ٢٠٢٠، ص ٩١.

[٢] . عادل محمد إبراهيم: "دور البرلمان في مواجهة الفساد الحكومي: حالة دراسة من العراق"، مجلة الشؤون القانونية والسياسية، ٢٠٢٢، ص ١٥٣.

[٣] . أحمد كمال الجوهري: "الرقابة البرلمانية على الوزراء في النظام السياسي العربي: دراسة مقارنة"، مجلة القضايا الدستورية، ٢٠٢٣، ص ١٢١.

أو توضيح من المسؤولين عن القضايا التي تهم الرأي العام أو تشكك في نزاهة الحكومة. إذا كانت الإجابات غير مرضية، فإن البرلمان قد يتخذ إجراءات أخرى مثل إصدار توصيات أو حتى تصويت على سحب الثقة من أحد الوزراء. هذه الآلية تضمن أن الحكومة تبقى تحت المراقبة المستمرة من قبل الممثلين المنتخبين للشعب.

من الأدوات الأخرى المهمة هي اللجان البرلمانية، التي تقوم بدور محوري في الرقابة على عمل الحكومة. اللجان قد تكون دائمة أو مؤقتة، وتختص بمراقبة مجالات محددة مثل الشؤون المالية، أو التحقيق في قضايا معينة مثل الفساد أو سوء الإدارة. هذه اللجان تتمتع بصلاحيات واسعة مثل إجراء التحقيقات، الاستماع إلى الشهادات، وجمع الأدلة المتعلقة بالأمور التي يتابعونها[١]. اللجان البرلمانية تلعب دورًا كبيرًا في كشف التلاعب أو الفساد داخل الحكومة، وهي وسيلة فعالة لتنفيذ الرقابة بشكل متخصص وموضوعي.

علاوة على ذلك، يعد تقرير الحكومة إلى البرلمان أحد الآليات الهامة في النظام البرلماني المعاصر. حيث تقوم الحكومة بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ خططها وبرامجها، مما يتيح للبرلمان تقييم مدى تحقيق الأهداف الحكومية. في بعض الأنظمة القانونية، يجب على الحكومة تقديم هذه التقارير بشكل دوري، وتوفر هذه التقارير للبرلمان والأسئلة البرلمانية فرصة لتحليل السياسات الحكومية والتأكد من فعالية الإجراءات المتخذة.

الرقابة البرلمانية تتطلب أيضًا آلية لمراجعة وتنظيم الميزانية العامة، وهي أداة هامة من خلال التي يتمكن البرلمان من مراقبة كيفية تخصيص الأموال العامة وكيفية صرفها. يتمكن البرلمان من فحص الميزانية والتأكد من أنها تتماشى مع الأهداف الوطنية وتدعم المصلحة العامة. في العديد من الأنظمة، يجب على البرلمان إقرار الميزانية قبل تنفيذها، وفي حال وجود أي تجاوزات أو مخالفات مالية، يستطيع البرلمان اتخاذ الإجراءات المناسبة، مثل التحقيق أو إصدار توصيات بتغيير بعض البنود.[٢]

رغم وجود هذه الأدوات الفعالة، تواجه الرقابة البرلمانية العديد من التحديات في النظام المعاصر. من أبرز هذه التحديات هو التحدي السياسي، حيث قد تتأثر الرقابة البرلمانية بالانقسامات السياسية داخل البرلمان نفسه. عندما يتوزع أعضاء البرلمان بين أحزاب مختلفة، قد يتعذر الاتفاق على قضايا محددة

[١] . كمال أحمد الزغبي: "الرقابة البرلمانية على السياسة العامة في الدولة: دراسة مقارنة بين الأردن ومصر"، مجلة القانون العام، ٢٠٢١، ص ٢٣

[٢] . فاطمة عادل عبد الله: "دور البرلمان في مراقبة السياسة المالية العامة في الدول العربية"، مجلة القانون والسياسة العربية، ٢٠٢٢، ص ٨٧.

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٦٥٢ ـ ٦٦٥
ISSN: 2222-6583

تتعلق بالرقابة على الحكومة، خاصة إذا كانت الحكومة تتألف من ائتلاف سياسي معقد. في هذه الحالة، يمكن أن تتعرض الرقابة البرلمانية للتقليص أو التأجيل نتيجة للمصالح السياسية المتضاربة. [١]

أحد التحديات الأخرى هو ضعف تنفيذ قرارات البرلمان، حيث قد تواجه بعض الدول صعوبة في تطبيق توصيات البرلمان أو قراراته، خصوصًا إذا كانت الحكومة ترفض الانصياع لتلك القرارات. في بعض الأحيان، لا تتمكن البرلمانات من محاسبة الحكومة بشكل فعال بسبب محدودية الصلاحيات المقررة لها في الدستور أو القوانين، خاصة عندما تكون الحكومة تتمتع بسلطات واسعة قد تسمح لها بتجاوز الرقابة البرلمانية أو مقاومة محاولات المساءلة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تواجه الرقابة البرلمانية تحديات تتعلق بالموارد، حيث تتطلب التحقيقات البرلمانية، خاصة تلك التي تشمل قضايا معقدة مثل الفساد، موارد بشرية ومادية كبيرة، وهو ما قد يعيق القدرة على إجراء تحقيقات فعالة. كما أن وجود خلل في التنسيق بين البرلمان والحكومة أو بين اللجان البرلمانية قد يؤدي إلى تراجع فعالية الرقابة. [٢]

من التحديات المهمة أيضًا هو تعقيد القوانين والإجراءات، فعدم وضوح الإجراءات القانونية المتعلقة بالرقابة قد يعطل قدرة البرلمان على ممارسة رقابته بفعالية. أحياناً، قد يواجه أعضاء البرلمان صعوبة في فهم أو تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالرقابة، مما يحد من قدرتهم على محاسبة الحكومة بشكل شفاف وموضوعي.

أخيرًا، أحد التحديات الهامة للرقابة البرلمانية هو نقص الثقافة البرلمانية في بعض الدول. حيث يمكن أن يؤدي غياب الوعي الكافي حول الدور الرقابي للبرلمان بين أعضاء البرلمان أو بين أفراد الجمهور إلى ضعف في المساءلة الحكومية. إذا لم يكن هناك وعي كافٍ بقوة الرقابة البرلمانية، قد تفقد هذه الأدوات فعاليتها في مكافحة الفساد وضمان نزاهة الحكومة. [٣]

بالنظر إلى هذه الأدوات والتحديات، فإنه من الواضح أن الرقابة البرلمانية في النظام المعاصر هي عملية معقدة تتطلب توازناً بين المكونات المختلفة، حيث يجب أن تتوافر الإرادة السياسية، التشريعات المناسبة، والموارد الكافية لضمان فعالية الرقابة والمساءلة في وجه التحديات المعاصرة.

الرقابة البرلمانية تعد من الأدوات الأساسية التي يمارسها البرلمان في النظام القانوني المعاصر لضمان محاسبة الحكومة على أعمالها. في العراق، أقر النظام الداخلي لمجلس النواب آليات مختلفة

[١] . محمود علي شمس الدين: "الرقابة البرلمانية في مواجهة السلطة التنفيذية في مصر"، دورية الشؤون القانونية والسياسية، ٢٠٢١، ص ١٠٢.

[٢] . لطيفة فوزي محمد: "ممارسات الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الدول العربية"، مجلة القضايا القانونية والسياسية، ٢٠٢١، ص ٦٧

[٣] . إيمان جاسم عبد الله: "الرقابة البرلمانية على الأجهزة الحكومية في النظام السياسي العراقي"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ٢٠١٩، ص ٢٩.

لتنظيم هذه الرقابة، حيث أتاح لأعضاء المجلس حق متابعة أداء السلطة التنفيذية والتأكد من التزامها بالقوانين والدستور.

أحد أبرز آليات الرقابة البرلمانية في العراق هي دعوة اللجان الدائمة للوزراء أو كبار المسؤولين للاستجواب والتوضيح. وفقًا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، يمكن للجنة أن تدعو أي وزير أو مسؤول حكومي للاستماع إلى توضيحاتهم بشأن القضايا المهمة أو الشكاوى، بشرط إبلاغ رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة بذلك. كما يحق للجان، بموافقة أعضائها، طلب الوثائق والمعلومات من دوائر الدولة والمجتمع المدني، وهو ما يعزز من دور البرلمان في التحقيق في ممارسات الحكومة.[١]

النظام الداخلي يحدد أيضًا ضرورة تنظيم أعمال البرلمان وضمان حضور أعضائه في اجتماعات اللجان، وفقًا للمادة ٧٩. يُعد حضور أعضاء البرلمان إلى الاجتماعات اللجان بمثابة حضور للجلسات البرلمانية نفسها، مما يعكس أهمية متابعة البرلمان لجميع الأنشطة الحكومية على مختلف الأصعدة.

التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية في العراق تشمل التوازن بين سلطات الحكومة والبرلمان، وهو ما يبرز في المواد المتعلقة بالتنظيم الإداري والمالي للمجلس. مثلًا، يُحدد في المواد المتعلقة بالهيكل التنظيمي للمجلس كيفية إشراف رئيس المجلس ونائبيه على العمليات المالية والإدارية للمجلس، وهو ما يساهم في تعزيز استقلالية المجلس أثناء ممارسته الرقابة على الحكومة.[٢]

بناءً على هذه المواد، يمكن القول إن الرقابة البرلمانية في العراق تعد أداة حيوية لضمان شفافية عمل الحكومة وحمايتها من الفساد، ولكنها تواجه تحديات مثل التوازن السياسي داخل البرلمان وصعوبة تحقيق التعاون بين الكتل السياسية المختلفة لتحقيق الرقابة الفعالة[٣]

المبحث الثاني: استقلالية الأجهزة الحكومية وتوازنها مع الرقابة البرلمانية

تعتبر استقلالية الأجهزة الحكومية من المبادئ الأساسية التي تضمن فاعلية الأداء الإداري والتقني في المؤسسات الحكومية. فالاستقلالية تتيح لتلك الأجهزة اتخاذ القرارات التي تخدم الصالح العام دون تأثيرات خارجية قد تؤثر على نزاهتها وكفاءتها. في الوقت نفسه، تظل الرقابة البرلمانية عنصرًا أساسيًا لضمان أن الأجهزة الحكومية تعمل ضمن الحدود القانونية والمالية التي يحددها البرلمان، وهي أداة لضمان الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة.[٤]

[١] . سالم ب. العطية: "دور البرلمان في تعزيز الرقابة على السلطة التنفيذية: دراسة تحليلية"، دورية السياسة العربية، ٢٠٢٤، ص ٥٨.

[٢] . محمد شريف علي: "نظام الرقابة البرلمانية في الدول العربية: دراسة تطبيقية مقارنة"، مجلة أبحاث الشؤون السياسية، ٢٠٢٢، ص ١١٢.

[٣] . فاطمة الزهراء بن علي: "الرقابة البرلمانية في الدول العربية: الإطار القانوني والواقع التطبيقي"، مجلة القوانين العربية، ٢٠٢٣، ص ١٤٠.

[٤] . عبير صالح التميمي: المصدر السابق، ٢٠٢٣، ص ٧٦.

يشكل توازن العلاقة بين استقلالية الأجهزة الحكومية والرقابة البرلمانية تحديًا في العديد من الأنظمة القانونية المعاصرة، بما في ذلك النظام العراقي، حيث تحاول كل من الأجهزة الحكومية والبرلمان تحقيق أهدافهما ضمن النظام الدستوري المعمول به. فبينما تضمن استقلالية الأجهزة الحكومية القدرة على اتخاذ القرارات التنفيذية والإدارية دون تدخلات سياسية، فإن الرقابة البرلمانية تسعى لضمان أن هذه القرارات تتماشى مع مصلحة الدولة والمواطنين، ومع القوانين والدستور. [١]

في النظام العراقي، يرتبط مفهوم استقلالية الأجهزة الحكومية بعدد من المواد الدستورية والقانونية التي تضمن حماية هذه الاستقلالية، وفي الوقت ذاته تحدد صلاحيات البرلمان في ممارسة الرقابة. يتطلب الأمر ضمان توازن دقيق بين حرية القرار الإداري والسلطة الرقابية للبرلمان، مما قد يتطلب تعديل أو تطوير بعض الآليات القانونية لضمان كفاءة الرقابة البرلمانية دون المساس بحريات واستقلالية المؤسسات الحكومية، وسنتناول ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الأسس القانونية لاستقلالية الأجهزة الحكومية

استقلالية الأجهزة الحكومية تمثل مبدأ أساسيًا في الأنظمة القانونية المعاصرة، حيث يهدف إلى تمكين تلك الأجهزة من أداء مهامها التنفيذية والإدارية دون تدخلات قد تؤثر على نزاهتها أو كفاءتها. تعني الاستقلالية أن الحكومة وأجهزتها يجب أن تتمتع بقدر من الحرية في اتخاذ القرارات وإدارة الأمور بما يتوافق مع القوانين والدستور، مع الحفاظ على الفعالية في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ السياسات العامة. ومع ذلك، تبقى هذه الاستقلالية محكومة بمراقبة البرلمان لضمان عدم تجاوز الأجهزة الحكومية لصلاحياتها أو انحرافها عن القيم الدستورية. [٢]

في العراق، يعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ من أبرز الوثائق القانونية التي تحدد الأسس القانونية لاستقلالية الأجهزة الحكومية. تشير المادة ١٠٧ من الدستور العراقي إلى استقلالية الهيئات المستقلة مثل البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية، مما يعكس ضرورة ضمان استقلاليتها عن التأثيرات السياسية والمالية لتحقيق العدالة والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٠٢ على أن ديوان الرقابة المالية مستقل ماليًا وإداريًا عن الحكومة، مما يضمن له القدرة على أداء مهامه في مراقبة الإنفاق العام دون التأثر بالضغوطات السياسية. كما تنص المادة ١٠٣ على استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي هيئة مكلفة بتنظيم الانتخابات وضمان نزاهتها، مما يعزز الثقة في العمليات السياسية. [٣]

[١] . سامية محمد فايز: "آليات الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي في الدول العربية"، مجلة الفقه والقانون، ٢٠٢٠، ص ٧٦.

[٢] . عبد الرحمن م. الشمري: "الرقابة البرلمانية على الحكومة في العراق: دراسة مقارنة"، مجلة الشؤون السياسية والقانونية، ٢٠١٩، ص ٤٤.

[٣] . علي عبد الله الحاج: "الرقابة البرلمانية في النظم الدستورية العربية"، مجلة القانون والسياسة، ٢٠١٧، ص ٣٤.

في المقابل، تعكس العديد من الدول الأخرى أيضًا التزامها بمبدأ استقلالية الأجهزة الحكومية، مع وجود توازن دقيق بينها وبين الرقابة البرلمانية. في مصر، على سبيل المثال، ينص الدستور المصري في المادة ١٩٠ على استقلالية الهيئات القضائية، حيث يتمتع القضاء بالاستقلالية التامة، ويشمل ذلك الرقابة على الأعمال الحكومية. كما تضمن المادة ١٦٨ من الدستور المصري استقلالية الأجهزة الرقابية مثل جهاز المحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية، والتي تعمل على مراقبة الأنشطة الحكومية، وتعد هذه الهيئات جزءًا من النظام الرقابي الذي يضمن النزاهة. [١]

أما في الجزائر، فإن الدستور الجزائري ينص على استقلالية السلطات التنفيذية، وذلك من خلال المواد التي تحدد دور الحكومة في اتخاذ القرارات دون تدخل من البرلمان أو أي سلطة أخرى. المادة ١٠٤ من الدستور الجزائري تؤكد أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الحكومة ويشرف على عملها، بينما يضمن البرلمان من خلال ممارسة الرقابة البرلمانية على الحكومة ضمان شفافيتها. يتوازى ذلك مع ضمان استقلالية الهيئات الرقابية مثل محكمة الحسابات التي تتمتع باستقلالية كاملة في أداء مهامها الرقابية على المال العام، مما يعكس أهمية التوازن بين الاستقلالية والرقابة في النظام الجزائري. [٢]

في هذه الأنظمة، يُعتبر التوازن بين استقلالية الأجهزة الحكومية والرقابة البرلمانية مسألة حساسة تتطلب توازنًا دقيقًا بين ضمان كفاءة الأداء الحكومي وحماية حقوق المواطنين، من خلال ضمان ألا يؤدي استقلال تلك الأجهزة إلى تجاوزات أو فساد.

المطلب الثاني: العلاقة بين استقلالية الأجهزة الحكومية وضرورة الرقابة البرلمانية

العلاقة بين استقلالية الأجهزة الحكومية وضرورة الرقابة البرلمانية تعد من القضايا القانونية الحيوية التي تضمن فاعلية الحكم الرشيد والمساءلة في الأنظمة السياسية المعاصرة. هذه العلاقة تتسم بالتوازن بين تأكيد استقلالية الأجهزة الحكومية في أداء مهامها وبين ضمان رقابة البرلمان لضمان الشفافية والمساءلة. بينما تتيح الاستقلالية للأجهزة الحكومية اتخاذ قراراتها بعيدًا عن التدخلات السياسية أو التأثيرات الخارجية، فإن الرقابة البرلمانية تهدف إلى ضمان أن تلك القرارات تتماشى مع مصالح الدولة والمواطنين وأنها لا تتجاوز الحدود المقررة بالقانون. [٣]

في العراق، يضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ استقلالية بعض الأجهزة الحكومية المهمة، مثل الهيئات المستقلة التي أشار إليها الدستور في المادة ١٠٧. فبموجب هذه المادة، تضمن هذه الهيئات

[١] . إبراهيم عبد الله السعدي: "دور الرقابة البرلمانية في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية في الدول العربية"، دورية السياسة العامة، ٢٠١٦، ص ٨٨.

[٢] . محمد زكريا النجار: "الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري العربي: دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ٢٠١٥، ص ٥٧.

[٣] . أحمد كمال الجوهري: "الرقابة البرلمانية على الوزراء في النظام السياسي العربي: دراسة مقارنة"، مجلة القضايا الدستورية، ٢٠٢٣، ص ١٢١

القيام بمهامها بعيدًا عن التدخلات السياسية. ومع ذلك، تظل الرقابة البرلمانية ضرورية لضمان أن الأجهزة الحكومية تعمل ضمن الأطر القانونية. ففي هذا السياق، ينص الدستور العراقي في المادة ٦١ على اختصاصات البرلمان في الرقابة على أعمال الحكومة، ومنها متابعة تنفيذ القوانين والميزانية ومراقبة أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، مما يعكس أهمية الرقابة البرلمانية في ضمان نزاهة الأجهزة الحكومية واستقلالها عن التأثيرات السياسية.[١]

أما في مصر، فينص الدستور المصري في المادة ١٨٨ على أن الأجهزة الرقابية مثل جهاز المحاسبات تتمتع بالاستقلالية التامة، ولكن هذا لا يعني غياب الرقابة البرلمانية، بل على العكس، فإن المادة ١٦٦ من الدستور المصري تمنح البرلمان سلطة مراقبة الحكومة عبر استجوابات وتقديم تقارير حول الأداء الحكومي. وفي هذا السياق، يجسد التوازن بين الاستقلالية والرقابة ضرورة وجود أدوات دستورية تسمح للبرلمان بتوجيه الأسئلة والمطالبة بالمحاسبة عن الأنشطة الحكومية، مما يضمن أن الاستقلالية لا تتحول إلى فوضى أو تجاوزات.[٢]

في الجزائر، يشير الدستور إلى استقلالية الأجهزة الحكومية من خلال ضمان استقلال القضاء في المادة ١٤١، وكذلك استقلال بعض الهيئات الرقابية مثل محكمة الحسابات التي تتمتع بصلاحيات واسعة في مراقبة المال العاوعلى الرغم من ذلك، فإن البرلمان الجزائري له الحق في ممارسة الرقابة على الحكومة وفقًا للمادة ١٥٤ من الدستور، حيث يسمح له باستجواب الوزراء ومتابعة التقارير الحكومية. وهذا يشير إلى أن الرقابة البرلمانية تعد أداة مكملة لاستقلالية الأجهزة الحكومية، حيث تضمن توازنًا بين أداء الحكومة وضرورة المساءلة.[٣]

من خلال هذه الأمثلة، يتضح أن العلاقة بين استقلالية الأجهزة الحكومية والرقابة البرلمانية تعتمد على ضرورة خلق توازن حقيقي بين ضمان أداء الحكومة بكفاءة وحمايتها من التدخلات غير المشروعة، وبين التأكد من أن الحكومة تلتزم بالقانون وتحترم المصلحة العامة.

العلاقة بين استقلالية الأجهزة الحكومية وضرورة الرقابة البرلمانية تتسم بتوازن دقيق بين ضمان استقلالية هذه الأجهزة في أداء مهامها وتعزيز الرقابة البرلمانية لضمان المساءلة والشفافية. في النظام القانوني المعاصر، يتم تأكيد استقلالية الأجهزة الحكومية لضمان أن تتمتع هذه الأجهزة بالحرية اللازمة لاتخاذ قراراتها بعيدًا عن التدخلات السياسية، مما يعزز فاعليتها في إدارة شؤون الدولة. ومع

[١] . خالد عبد الله البشري: "الرقابة البرلمانية في الأنظمة السياسية العربية: تحديات وآفاق"، دورية القانون والسياسة العربية، ٢٠٢٢، ص ٩٩.

[٢] . عادل محمد إبراهيم: "دور البرلمان في مواجهة الفساد الحكومي: حالة دراسة من العراق"، مجلة الشؤون القانونية والسياسية، ٢٠٢٢، ص ١٥٣.

[٣] . شريف عثمان: "دور البرلمان في مراقبة الأجهزة الحكومية في الدول العربية: دراسة حالة من مصر وسوريا"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠١٨، ص ١١٥.

ذلك، فإن هذه الاستقلالية لا تعني غياب الرقابة أو التفريط في المساءلة، بل إن الرقابة البرلمانية تظل ضرورة لتقويم عمل الحكومة وضمان أن تكون قراراتها متوافقة مع مصلحة الدولة والمواطنين. [١]

في العراق، يحدد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ هذا التوازن من خلال عدة مواد قانونية تؤكد استقلالية بعض الأجهزة الحكومية مثل الهيئات المستقلة. على سبيل المثال، تنص المادة ١٠٧ من الدستور على استقلالية الهيئات المستقلة، مثل البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية، مما يضمن لهذه الهيئات أداء مهامها بدون تدخلات سياسية. إلا أن الرقابة البرلمانية تظل حاضرة من خلال مواد أخرى، حيث تنص المادة ٦١ من الدستور على أن البرلمان العراقي يراقب تنفيذ القوانين ومراقبة عمل الحكومة بشكل شامل. بذلك، تضمن الرقابة البرلمانية أن الأجهزة الحكومية، رغم استقلاليتها، تعمل ضمن الأطر القانونية وتلتزم بالمصلحة العامة. [٢]

في مصر، يبرز الدستور المصري دور الرقابة البرلمانية في مقابل استقلالية الأجهزة الحكومية. تنص المادة ١٩٠ من الدستور المصري على استقلالية الهيئات القضائية، وهو ما يعكس التوجه نحو ضمان حياد المؤسسات القضائية، بينما تؤكد المادة ١٦٦ من الدستور على حق البرلمان في الرقابة على الحكومة عبر الاستجواب وتقديم تقارير حول أداء الحكومة. وهذه الرقابة تمكن البرلمان من ضمان أن استقرار عمل الأجهزة الحكومية لا يتحول إلى فوضى أو تجاوزات. كما أن هيئات مثل جهاز المحاسبات، التي تتمتع باستقلالية مالية وإدارية، تظل خاضعة للرقابة البرلمانية وفقًا للنظام الدستوري[٣].

في الجزائر، ينظم الدستور الجزائري العلاقة بين استقلالية الحكومة والرقابة البرلمانية بشكل مشابه. حيث تنص المادة ١٤١ على استقلالية القضاء، بما في ذلك محكمة الحسابات التي تراقب المال العام بشكل مستقل، بينما تضمن المادة ١٥٤ من الدستور الجزائري حق البرلمان في استجواب الحكومة ومتابعة تقاريرها. هذه التوازنات القانونية توضح أن الرقابة البرلمانية في الجزائر تتكامل مع استقلالية الحكومة لتضمن المساءلة والشفافية، دون التأثير على فعالية الأداء الحكومي.

بذلك، يتضح أن العلاقة بين استقلالية الأجهزة الحكومية والرقابة البرلمانية تتطلب توازنًا بين الحرية اللازمة لممارسة الوظائف التنفيذية ووجود آليات رقابية تضمن ألا تنحرف هذه الأجهزة عن دورها

[١] . عادل محمد إبراهيم: "دور البرلمان في مواجهة الفساد الحكومي: حالة دراسة من العراق"، مجلة الشؤون القانونية والسياسية، ٢٠٢٢، ص ١٥٣.

[٢] . حسن أحمد سعيد: "تطور الرقابة البرلمانية في الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة الدراسات الدستورية، ٢٠٢٠، ص ٩١.

[٣] . عادل محمد إبراهيم: "دور البرلمان في مواجهة الفساد الحكومي: حالة دراسة من العراق"، مجلة الشؤون القانونية والسياسية، ٢٠٢٢، ص ١٥٣.

في خدمة الصالح العام هذا التوازن يعكس الحاجة إلى شفافيات ومساءلة مستمرة، ما يعزز استقرار النظام السياسي ويسهم في مكافحة الفساد وتعزيز الثقة العامة.[١]

الخاتمة والاستنتاجات

في الختام، تظل إشكالية التوازن بين الرقابة البرلمانية واستقلالية الأجهزة الحكومية واحدة من التحديات الكبرى التي تواجه الأنظمة القانونية المعاصرة. فعلى الرغم من أهمية استقلالية الأجهزة الحكومية لضمان كفاءتها وحيادها في اتخاذ القرارات، فإن الرقابة البرلمانية تظل ضرورة حتمية لضمان عدم تجاوز هذه الأجهزة لصلاحياتها ولضمان تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي. يتطلب تحقيق هذا التوازن تبني آليات قانونية تتضمن ضمانات لاستقلال الأجهزة الحكومية من جهة، وفي نفس الوقت تفعيل أدوات الرقابة البرلمانية التي تضمن ممارستها ضمن حدود القانون والمصلحة العامة من جهة أخرى.

من خلال دراسة الأنظمة القانونية في العراق وبعض الدول المقارنة، مثل مصر والجزائر، يتضح أن الدول قد وضعت إطارًا قانونيًا لتحقيق هذا التوازن، حيث يتم ضمان استقلال الهيئات التنفيذية والرقابية في ذات الوقت الذي يضمن فيه البرلمان رقابة فعالة على عمل الحكومة. لا شك أن هذا التوازن يساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويحول دون تفرد أي من السلطتين التنفيذية أو التشريعية بالسلطة على حساب الأخرى.

ومع ذلك، تبقى الإشكالية قائمة في كيفية تطوير النظام القانوني لتقوية الرقابة البرلمانية مع الحفاظ على استقلالية الأجهزة الحكومية. فمستقبل هذا التوازن يتطلب مواصلة تطوير التشريعات وتعديل الآليات الرقابية بما يتلاءم مع التحديات المستجدة التي تواجهها الحكومات في عصر العولمة والشفافية الرقمية.

المصادر

أولاً: الكتب

إبراهيم عبد الله السعدي" :دور الرقابة البرلمانية في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية في الدول العربية"، *دورية السياسة العامة*، ٢٠١٦.

ثانيًا: المقالات

١. أحمد كمال الجوهري" :الرقابة البرلمانية على الوزراء في النظام السياسي العربي: دراسة مقارنة"، *مجلة القضايا الدستورية*، ٢٠٢٣.

[١] . شريف عثمان: "دور البرلمان في مراقبة الأجهزة الحكومية في الدول العربية: دراسة حالة من مصر وسوريا"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٠١٨، ص ١١٥.

٢. إيمان جاسم عبد الله" :الرقابة البرلمانية على الأجهزة الحكومية في النظام السياسي العراقي"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، ٢٠١٩.
٣. حسن أحمد سعيد" :تطور الرقابة البرلمانية في الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة"، *مجلة الدراسات الدستورية*، ٢٠٢٠.
٤. خالد عبد الله البشري" :الرقابة البرلمانية في الأنظمة السياسية العربية: تحديات وآفاق"، *دورية القانون والسياسة العربية*، ٢٠٢٢.
٥. سالم ب. العطية" :دور البرلمان في تعزيز الرقابة على السلطة التنفيذية: دراسة تحليلية"، *دورية السياسة العربية*، ٢٠٢٤.
٦. سامية محمد فايز" :آليات الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي في الدول العربية"، *مجلة الفقه والقانون*، ٢٠٢٠.
٧. شريف عثمان" :دور البرلمان في مراقبة الأجهزة الحكومية في الدول العربية: دراسة حالة من مصر وسوريا"، *مجلة الدراسات القانونية*، ٢٠١٨.
٨. عادل محمد إبراهيم" :دور البرلمان في مواجهة الفساد الحكومي: حالة دراسة من العراق"، *مجلة الشؤون القانونية والسياسية*، ٢٠٢٢.
٩. عبد الرحمن الشمري" :الرقابة البرلمانية على الحكومة في العراق: دراسة مقارنة"، *مجلة الشؤون السياسية والقانونية*، ٢٠١٩.
١٠. عبير صالح التميمي" :التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية في الأنظمة السياسية العربية"، *مجلة القوانين الدستورية*، ٢٠٢٣.
١١. علي عبد الله الحاج" :الرقابة البرلمانية في النظم الدستورية العربية"، *مجلة القانون والسياسة*، ٢٠١٧.
١٢. فاطمة الزهراء بن علي" :الرقابة البرلمانية في الدول العربية: الإطار القانوني والواقع التطبيقي"، *مجلة القوانين العربية*، ٢٠٢٣.
١٣. فاطمة عادل عبد الله" :دور البرلمان في مراقبة السياسة المالية العامة في الدول العربية"، *مجلة القانون والسياسة العربية*، ٢٠٢٢.
١٤. كمال أحمد الزغبي" :الرقابة البرلمانية على السياسة العامة في الدولة: دراسة مقارنة بين الأردن ومصر"، *مجلة القانون العام*، ٢٠٢١.
١٥. لطيفة فوزي محمد" :ممارسات الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الدول العربية"، *مجلة القضايا القانونية والسياسية*، ٢٠٢١.
١٦. محمد زكريا النجار" :الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري العربي: دراسة مقارنة"، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، ٢٠١٥.
١٧. محمد شريف علي" :نظام الرقابة البرلمانية في الدول العربية: دراسة تطبيقية مقارنة"، *مجلة أبحاث الشؤون السياسية*، ٢٠٢٢.
١٨. محمود علي شمس الدين" :الرقابة البرلمانية في مواجهة السلطة التنفيذية في مصر"، *دورية الشؤون القانونية والسياسية*، ٢٠٢١.